

Distr.: General
5 April 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣
جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣
التعاون الإقليمي

موجز الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠١٢-٢٠١٣*

موجز

يقدر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، من حيث القيمة الحقيقية، بما يبلغ ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بما يبلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وقد أسهم الانتعاش في المنطقة دون الإقليمية المغاربية، وفي ليبيا بوجه خاص، في نمو المنطقة، وكذلك في النمو المستمر في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة ٤,٤ في المائة لعام ٢٠١٣. ويرجح أن يتناقص معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً، في المتوسط، بسبب تراجع العائدات من صادرات الطاقة التي كانت قد سجلت في عام ٢٠١٢ ارتفاعاً لم يسبق له مثيل. غير أن

* بعد أن أصبحت تونس وليبيا والمغرب بلداناً أعضاء في اللجنة في تموز/يوليه ٢٠١٢، تقرّر توسيع نطاق التغطية الإقليمية للدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة على نحو يشمل جميع البلدان التي تشكل المنطقة العربية. وقد استُخدمت المجموعة دون الإقليمية التالية في هذه الوثيقة مع مراعاة مزيج من مستويات نصيب الفرد من الدخل، والقرب الجغرافي، وأوجه التشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمّان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر)؛ وبلدان المغرب (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً بين البلدان العربية (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن).



التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة شهدت مزيداً من الاستقطاب في عام ٢٠١٢. فالبلدان الرئيسية المصدرّة للطاقة في المنطقة، وهي البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، تمضي بخطى ثابتة على مسار الانتعاش نتيجة لاعتماد مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية. وفي الوقت نفسه، بذلت البلدان المستوردة الصافية للطاقة في المنطقة جهداً شديداً لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وسط تفاقم قيود النقد الأجنبي. وكان الاستقطاب يُعزى جزئياً إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، فضلاً عن توقف تدفق الأموال داخل المنطقة في مجالات التجارة والسياحة والاستثمارات. وأدى انعدام الثقة في معاملات قطاع الأعمال داخل المنطقة إلى تجزؤ الاقتصادات الإقليمية. وكان فقدان التأثير الإقليمي الناجم عن التجزؤ، بدوره، وراء ازدياد خطورة قضية البطالة في جميع أنحاء المنطقة، وحتى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووسط هذه الصعوبات في مجالي الاقتصاد والعمالة، تواصلت التنمية الاجتماعية في المنطقة تدريجياً من خلال سلسلة من الإصلاحات السياساتية وتنمية القدرات المؤسسية. وعلى وجه الخصوص، اعتمدت المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٢ سلسلة من سياسات العمل الفعالة للمواطنين السعوديين، مع التشديد على أهمية العمالة النسائية. بيد أن الديناميات الاجتماعية في المنطقة كانت تتسم إلى حد بعيد بالاضطرابات الاجتماعية على نحو متوازٍ مع عدم الاستقرار السياسي. ويشكل الضعف الهيكلي للاقتصادات في المنطقة العربية، المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وأوجه التفاوت في الدخل، العامل الكامن المزمن وراء الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. ولذا فإن إحياء التأثير الإقليمي الفعال من خلال تعزيز جهود التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي هو أمر جوهري للتعويض عن انعدام تحويلات الموارد داخل المنطقة بالاستناد إلى آليات السوق.

أولا - السياق العالمي

١ - ظل الاقتصاد العالمي يكابد الصعوبات من أجل تحقيق الانتعاش طوال عام ٢٠١٢. وكانت الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وراء قيام المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة النمو باتخاذ إجراءات للتخفيف من القيود النقدية إلى حدّها الأقصى. وتماشياً مع ذلك، نجحت سلسلة من الجهود الهادفة إلى تنسيق السياسات النقدية في احتواء انتشار أزمة سيولة. وعلاوة على ذلك، نجحت سياسات الحفز المالي المعتمدة على الصعيد العالمي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في تجنب نمو الطلب العالمي خطر انهيار كبير. ومن الجلي أنه تم تفادي وقوع الاقتصاد العالمي في دوامة انكماشية. لكن رغم تلك النجاحات المحرزة على الأمد القصير، أصبحت الجهود الشاقة المبذولة لتحقيق انتعاش اقتصادي مستقر جليّة بدرجة أكبر في عام ٢٠١٢، في ظل استمرار استنفاد خيارات السياسات الاقتصادية لدى الكثير من الحكومات. وكان التقلص السريع لحيز الإنفاق المتاح من المالية العامة وراء إرغام حكومات كثيرة على الحفاظ على سياسة التقشف المالي. وفي غضون ذلك، كان هناك تفاوت في وتيرة تسوية ميزانيات القطاع المالي على إثر تعرضه لضربة نتيجة للأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ففي حين لوحظت تسوية سلسلة في الولايات المتحدة الأمريكية، كانت هذه العملية بطيئة في منطقة اليورو. وأدى عدم اليقين المستمر إزاء المخاطر المالية، الذي يمكن حتى الآن أن ينتشر على نطاق أوسع، إلى عدم تحقيق انتعاش حقيقي في نمو الاقتصاد العالمي تقوده الاستثمارات في هذه المرحلة. ولا تزال الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا، عرضة للمرور بدورتين متتاليتين من الكساد.

٢ - وفي عام ٢٠١٢، تزايد وجود البلدان ذات الاقتصاد النامي، بما يشمل البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الكائنة في المنطقة العربية، في الاقتصاد العالمي عن طريق الحفاظ على نمو الطلب في الاقتصاد العالمي. ولكن بدا أن الأداء الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصاد النامي كان متفاوتاً وفقاً لما لديها من موارد. وهذا يُعزى بشكل رئيسي إلى الركود في تدفقات الاستثمار العالمية لأن المستثمرين ظلوا يتوخون الحذر في الإقدام على المجازفة. ولذا، كان يمكن للبلدان ذات الاقتصاد النامي التي تملك موارد طبيعية ومالية أن تصمد أمام الحالة الاقتصادية العالمية المتبسة. وكان هذا الصمود من جانب البلدان ذات الاقتصاد النامي وراء استمرار الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، بحيث عوّض عن انخفاض الطلب بشكل معتدل من الاقتصادات المتقدمة النمو. غير أن البلدان ذات الاقتصاد النامي التي ليست لديها موارد طبيعية عانت بشكل متزايد من تزايد قيود النقد الأجنبي، لأن تدفق رؤوس الأموال إلى تلك الاقتصادات أصبح غير كاف لتمويل العجز في الحسابات

الجارية. وظلت الأسعار الدولية للأغذية والطاقة مستقرة نسبياً في عام ٢٠١٢، لكن بعض البلدان ذات الاقتصاد النامي سجلت معدلات تضخم مرتفعة نتيجة لعوامل قطرية متصلة بشكل رئيسي بقيود النقد الأجنبي.

٣ - وفيما يتعلق بالتوقعات المباشرة لعام ٢٠١٣، فإن استمرار الديون السيادية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء يُلقى بظلال الهشاشة على الاقتصاد العالمي. وتشير هذه الهشاشة إلى مسألتين مثيرتين للقلق. أولاً، لم تُستكمل حتى الآن تسوية ميزانيات القطاع المالي في كثير من الاقتصادات. فجانِب "الأصول" في ميزانيات القطاع المالي تكبّد تبعات الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكان انتعاش أسعار الأصول بطيئاً ولا يزال في الغالب دون المستويات المسجّلة قبل وقوع الأزمة. وكان المقصود من التدخل المالي للحكومات دعم تسوية ميزانيات القطاع المالي بشكل مباشر أو غير مباشر، لكن تبين أنه لا يمكن تحمل هذا التدخل في بلدان عدة، ولا سيما في جنوب أوروبا. وكان آخر الأمثلة على ذلك أزمة الإعسار المالي في قبرص، التي لم تتمكن حكومتها الوطنية من مواصلة تقديم دعمها المالي. وما دامت أسعار الأصول في حالة ركود، تظل الحالة الاقتصادية العالمية على هذه الهشاشة الأساسية من جراء البطء المستمر في تسوية ميزانيات القطاع المالي. ثانياً، باستثناء البلدان التي لديها موارد طبيعية، فإن عدداً متزايداً من الحكومات قد أبقى على سياسة التقشف المالي خلال السنتين الماليتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يتحول عدد متزايد من المصارف المركزية إلى سياسة نقدية أكثر تشدداً في عام ٢٠١٣. ويررّ هذا الاتجاه العام نحو تشديد مجموعة السياسات بأنه حصافة مالية وتدبير متخذ لمواجهة الارتفاع المتوقع في معدلات التضخم. بيد أن تشديد السياسات قد يؤثر سلباً في تسوية ميزانيات القطاع المالي التي لا تزال جارية حتى الآن في أغلب الاقتصادات المتقدمة النمو.

٤ - وانعكست هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي أيضاً في ضعف قدرة الاقتصاد للغاية على إيجاد فرص عمل. ولم تتحسن الحالة في الاقتصادات المتقدمة النمو في عام ٢٠١٢، مما أسفر عن آثار سلبية متعددة على صعيد فرص العمل في البلدان ذات الاقتصاد النامي، إذ عانى الباحثون عن عمل في البلدان ذات الاقتصاد النامي من فقدان فرص العثور على وظائف عن طريق الهجرة، بالإضافة إلى الارتفاع المزمن في معدلات البطالة في بلدانهم الأصلية. وتترتب على حالة العمالة هذه آثار مالية كبرى بالنسبة إلى البلدان ذات الاقتصاد النامي لأن تحويلات العمال المالية أصبحت مصدراً أكثر أهمية من ذي قبل لتمويل العجز في الحسابات الجارية. وخلاصة القول إن التحديات الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد العالمي تكمن في ما يلي: (أ) تحقيق تسوية سلسلة للميزانيات بصورة متوازنة مع انتعاش أسعار الأصول على الصعيد العالمي؛ (ب) اعتماد مزيج مناسب من سياسات الاقتصاد الكلي

القائمة على النمو لإحياء القطاع المالي؛ (ج) إيجاد فرص عمل كافية، باعتبار أن مسألة ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة النمو والبلدان ذات الاقتصاد النامي، على حد سواء، ستشكل أهم عامل يدفع إلى تحقيق انتعاش اقتصادي حقيقي.

٥ - وفي هذا السياق العالمي، أظهرت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الكائنة في المنطقة العربية المزيد من الاستقطاب في مساراتها الإنمائية في عام ٢٠١٢. إذ تمني البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة، وهي البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بخطى ثابتة على مسار الانتعاش نتيجة لاعتماد مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية. وفي الوقت نفسه، بذلت البلدان المستوردة الصافية للطاقة في المنطقة جهداً شديداً لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، وسط تفاقم قيود النقد الأجنبي. وكان الاستقطاب يُعزى جزئياً إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، فضلاً عن توقف تدفق الأموال داخل المنطقة من البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة. وأدى انعدام الثقة في معاملات قطاع الأعمال، داخل المنطقة إلى تجزؤ الاقتصادات الإقليمية. وكان فقدان التأثير الإقليمي نتيجة للتجزؤ، بدوره، وراء ازدياد خطورة قضية البطالة في جميع أنحاء المنطقة، بما يشمل بلدان مجلس التعاون الخليجي. ووسط هذه الصعوبات في مجالي الاقتصاد والعملية، تواصلت التنمية الاجتماعية في المنطقة تدريجياً من خلال سلسلة من الإصلاحات السياسية وتنمية القدرات المؤسسية. بيد أن الديناميات الاجتماعية في المنطقة كانت تنسم إلى حد بعيد بالاضطرابات الاجتماعية بالتوازي مع عدم الاستقرار السياسي.

ثانياً - التطور في قطاع النفط

٦ - وفقاً لتقديرات منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)^(١)، بلغ الطلب الإجمالي العالمي على النفط في عام ٢٠١٢، في المتوسط، ٨٨,٨ مليون برميل يومياً، في حين بلغ العرض الإجمالي للنفط الخام، في المتوسط، ٨٩,٨ مليون برميل يومياً. وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام سجل زيادة في عام ٢٠١٢ تبلغ ٠,٨ مليون برميل يومياً مقارنةً بالعام السابق. واستمر الاتجاه التراجعي في الطلب الوارد من الاقتصادات المتقدمة النمو، بينما ازداد الطلب من البلدان ذات الاقتصاد النامي بشكل مطرد، وظلت الصين المساهم الرئيسي في نمو الطلب على النفط. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٢، بدأ الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط يقللون تدريجياً من إنتاجهم بعد أن كان مستوى إنتاج النفط الخام قد بلغ أقصاه تقريباً. وفي الوقت نفسه، سجل إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة وكندا

(١) التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط المتعلق بسوق النفط، شباط/فبراير ٢٠١٣.

زيادة ملحوظة من خلال استغلال الطّفّل الزيتي/النفط المسيك واستخراج الرمال القطرانية. ومن المتوقع أن تظل المخاطر الجغرافية السياسية المرتبطة بعرض النفط الخام قائمة، لكن يُنتظر أن يتوافر في العرض العالمي للنفط الخام مستوى كافٍ من الطاقة الفائضة لعام ٢٠١٣. ومن أجل تخفيف عبء التوازن بين العرض والطلب، قد تعتمد منظمة البلدان المصدرة للنفط إلى الحد بشكل معتدل من حصص الإنتاج في عام ٢٠١٣.

٧ - وشهدت أسعار النفط الخام انخفاضاً سريعاً في النصف الأول من عام ٢٠١٢، يُعزى بشكل رئيسي إلى القلق السائد بشأن نمو الطلب العالمي. غير أن الأسعار حققت انتعاشاً على مدى النصف الثاني من العام لتسجل متوسطاً سنوياً غير مسبوق. وبلغ سعر سلة الأوبك المرجعية، في المتوسط، ١٠٩,٤٥ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٢، وسجل أعلى مستوياته عند ١٢٤,٦٤ دولاراً للبرميل في ٨ آذار/مارس، وأدى مستوياته عند ٨٨,٧٤ دولاراً للبرميل في ٢٢ حزيران/يونيه (انظر الجدول ١). وظلت المضاربات في أسواق السلع الآجلة تؤثر بشدة في البيع والشراء على السواء. وظل التمويل متاحاً للمضاربين في ظل مواصلة سياسات تخفيف القيود النقدية في الاقتصادات المتقدمة النمو، حيث بقيت أسعار الفائدة الإسمية المتداولة بين المصارف عند مستوى منخفض بشكل غير مسبوق. وبالنسبة لعام ٢٠١٣، تعتمد التوقعات المتعلقة بأسعار النفط الخام وسعر منتجات الوقود، بشكل متزايد، على مدى إمكانية إغراق السوق العالمية بالإمدادات من منتجات الوقود. ولا يزال ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي هو الشاغل الرئيسي. وعلاوة على ذلك، يحقق أصحاب مصافي النفط في أمريكا الشمالية قدرة تنافسية مطردة نتيجة لزيادة إنتاج الطّفّل الزيتي، الذي ألقى بضغوط على هوامش التكرير في آسيا وأوروبا. ويشكل الإفراط في الإنتاجية في سوق ناقلات النفط عاملاً آخر وراء انخفاض سعر النفط الخام ومنتجات الوقود. وبينما أظهرت فئات عدة أخرى من الأصول بوادر انتعاش، يُتوقع أن ينجم عن المضاربات قدر أقل نسبياً من التأثير. ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، يُتوقع أن يبلغ سعر سلة الأوبك المرجعية لعام ٢٠١٣، في المتوسط، ما يتراوح من ٨٥,٠٠ دولاراً إلى ١٢٠,٠٠ دولاراً للبرميل.

الجدول ١

تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣

(سلة الأوبك المرجعية، بدولارات الولايات المتحدة للبرميل)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	
			المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع لعام ٢٠١٣
٢٠١٠	٦٦,٨٤	٩٠,٧٣	٧٧,٤٥	
٢٠١١	٨٩,٨١	١٢٠,٩١	١٠٧,٤٦	
٢٠١٢	٨٨,٧٤	١٢٤,٦٤	١٠٩,٤٥	
٢٠١٣			٨٥,٠٠	١٢٠,٠٠

المصدر: الأوبك عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. أما الأرقام المتصلة بعام ٢٠١٣ فهي تمثل التوقعات في آذار/مارس ٢٠١٣.

٨ - وتشير التقديرات إلى أن إجمالي إنتاج النفط الخام للبلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد بلغ في المتوسط ١٦,٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢، مما يمثل زيادة بنسبة ٤,٢ في المائة عن العام السابق. وبلغ إجمالي الإنتاج مستوى قياسياً، متجاوزاً مستوى عام ٢٠٠٨. وواصل العراق توسيع نطاق طاقته الإنتاجية؛ وازداد إنتاجه من النفط الخام بنسبة ١١ في المائة ليبلغ، في المتوسط، ٢,٩ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٢. وشهد إنتاج النفط الخام في ليبيا انتعاشاً سريعاً بعد هبوط شديد في عام ٢٠١١. فقد ازداد إنتاجه من النفط الخام ليبلغ، في المتوسط، ١,٣ مليون برميل يومياً، مما يمثل ٨٩ في المائة من مستوى عام ٢٠١٠. وأدت صعوبات النقل المتصلة بتدهور الحالة الأمنية في كل من الجمهورية العربية السورية والسودان إلى الحدّ بدرجة كبيرة من إنتاج النفط الخام والصادرات من هذين البلدين. واستطاع اليمن الحفاظ على مستوى صادراته الخاص بالعام السابق رغم حدوث حالات توقف أحياناً في نقل النفط الخام عبر خطوط الأنابيب.

ثالثاً - الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية

٩ - يقدر النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، في المتوسط، بما يبلغ ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بما يبلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢). وقد أسهم الانتعاش في الاقتصادات المغربية، وفي ليبيا بوجه خاص، في تحسن متوسط معدل النمو، وكذلك في النمو المستمر في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي. غير أن

اقتصادات المنطقة شهدت مزيداً من الاستقطاب في عام ٢٠١٢. ويُعزى هذا الاستقطاب جزئياً إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية والتراعات المسلحة، فضلاً عن توقف تدفق الأموال داخل المنطقة من البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة. وفي حين سجلت البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة عاماً آخر من العائدات المرتفعة من تصدير الطاقة، بذلت البلدان المستوردة للطاقة في المنطقة جهداً شديداً لتمويل عجز حساباتها الجارية. وأسهم أيضاً ضعف الطلب من الاقتصادات الأوروبية على الصادرات غير المتصلة بالطاقة في المنطقة، وتأرجح أسعار الطاقة، في اتساع عجز الحسابات الجارية للبلدان المستوردة للطاقة في المنطقة. وأدى ارتفاع أسعار النفط، مقروناً بمستويات إنتاج عند أقصاها تقريباً، إلى بلوغ مستوى قياسي آخر غير مسبوق للعائدات من صادرات الطاقة بالنسبة للبلدان الرئيسية المصدرة للطاقة في المنطقة. ولكن لوحظ أن الآثار الإيجابية الناجمة عبر الحدود الوطنية من عائدات تصدير الطاقة كانت تقتصر على بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ ولم تستفد المناطق دون الإقليمية الأخرى في المنطقة العربية من هذه "الطفرة النفطية". وأدى فشل الأسواق داخل المنطقة إلى تجزؤ اقتصادات المنطقة.

الجدول ٢

المعدل الحقيقي لنمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل تضخم الأسعار الاستهلاكية، ٢٠٠٩-٢٠١٣ (النسبة المئوية)

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ ^(١)	٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١٣ ^(ج)	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
البحرين	٢,٥	٤,٣	١,٩	٣,٤	٣,٠	٢,٨	٠,٤-	٢,٠	٢,٨	٣,٢
الكويت	٧,١-	٢,٤-	٦,٣	٤,٧	٣,٢	٤,٠	٤,٨	٤,٠	٢,٩	٣,٢
عمان	٣,٣	٥,٦	٠,٣	٦,٥	٤,٠	٣,٢	٤,١	٣,٢	٢,٩	٣,٢
قطر	١٢,٠	١٦,٦	١٣,٥	٦,٢	٥,٢	٢,٤-	١,٩	٤,٩-	١,٩	٢,٥
المملكة العربية السعودية	٠,١	٥,١	٧,١	٦,٨	٥,٥	٣,٨	٣,٧	٣,٨	٢,٩	٣,٠
الإمارات العربية المتحدة	٤,٨-	١,٣	٤,٢	٤,٠	٣,٨	٠,٩	٠,٩	١,٦	٠,٧	٢,٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي ^(د)	٠,٧-	٤,٦	٦,٦	٥,٧	٤,٧	٢,٦	٢,٩	٢,٦	٢,٢	٣,٧
مصر ^(هـ)	٤,٧	٥,١	١,٩	٢,٢	٣,٢	١١,٨	١٠,١	١١,٣	٧,٢	١١,٠
العراق	٥,٨	٥,٩	٨,٦	١١,٣	٧,٨	٢,٨-	٥,٦	٢,٤	٦,١	٦,٠
الأردن	٥,٥	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٠,٧-	٤,٤	٥,٠	٤,٨	٥,٠

البلد/المنطقة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية				
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١ ^(ب)	٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١٣ ^(ب)	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ ^(ب)	٢٠١٣ ^(ب)
لبنان	٨,٥	٧,٠	١,٥ ^(ب)	١,٢	١,٨	١,٢	٤,٩	٦,٦	٥,٢	
الجمهورية العربية السورية	٥,٩	٣,٤	٢,٠ ^(ب)	٣١,٤-	٧,١-	٢,٨	٤,٤	٣٦,٥	١٢,٠	
دولة فلسطين	٧,٤	٩,٣	١٢,٢	٥,٣	٤,٠	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٣,٠	
بلدان المشرق ^(د)	٥,٦	٥,١	٢,٢	١,٧-	٢,٦	٦,٥	٧,٧	١١,٤	٩,٣	
الجزائر	٢,٤	٣,٣	٢,٩	٢,٨	٢,٩	٥,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٨	
ليبيا	٠,٧-	٤,٢	٦١,٣-	١٠٠,٧	١٥,٠	٢,٥	٢,٥	١٥,٠	٣,٥	
المغرب	٤,٨	٣,٧	٥,٠	٢,٨	٤,٩	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٨	
تونس	٣,١	٣,٢	١,٩-	٢,٦	٣,٦	٣,٥	٤,٤	٣,٦	٥,٢	
بلدان المغرب ^(د)	٢,٥	٣,٦	٩,٣-	١٠,٦	٥,٣	٣,٦	٣,٠	٥,٥	٣,٩	
جزر القمر	١,٨	٢,١	٢,٢	٢,٥	٣,٥	٤,٨	٤,٢	٦,٨	٣,٢	
جيبوتي	٥,٠	٣,٥	٤,٨	٤,٧	٤,٨	١,٧	٤,٠	٦,٨	٣,٢	
موريتانيا	٠,١	٥,٦	٥,١	٤,٨	٦,٣	٢,٢	٦,٣	٥,٧	٦,٠	
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
السودان	٥,٩	٥,٢	٢,٧ ^(ب)	٧,٠-	٢,٥	١١,٢	١٣,٠	١٨,١	٢٢,٠	
اليمن	٤,٣	٦,٨	١٥,٣ ^(ب)	١,٠-	٤,٥	٥,٤	١١,١	١٩,٤	٩,٥	
أقل البلدان نمواً بين البلدان العربية ^(د)	٥,١	٥,٥	٤,٦-	٤,٦-	٣,٢	٩,٥	١١,٦	١٧,٢	١٦,٥	
المجموع، المنطقة العربية ^(د)	١,٣	٤,٥	٢,٢	٤,٨	٤,٤	٣,٩	٣,٩	٤,٩	٤,٨	

المصدر: المصادر الوطنية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

(أ) أرقام أولية (رهنًا بإدخال تنقيحات عليها).

(ب) التقديرات في آذار/مارس ٢٠١٣.

(ج) التوقعات في آذار/مارس ٢٠١٣.

(د) الأرقام الخاصة بمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استناداً إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٥ الثابتة.

(هـ) الأرقام الخاصة بمصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيه.

١٠ - وتشير التقديرات إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي قد شهدت، في المتوسط، معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد أن كانت قد سجلت معدلاً بنسبة قدرها ٦,٦ في المائة في عام ٢٠١١. ورغم التباطؤ في معدل النمو، أظهرت اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي درجة أكبر من القوة، مع استمرار نمو الطلب المحلي.

وكان أبرز الشواغل في أعقاب أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية العالمية متصلاً باختيار الطلب المحلي وانكماش الدين، باستثناء المملكة العربية السعودية. وتركت الظروف الاقتصادية الخارجية المواتية، ومنها مثلاً انتعاش أسعار الطاقة والتنسيق الدولي للتخفيف من القيود النقدية، أثراً إيجابياً على المعنويات والثقة الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأحرزت تسوية ميزانيات القطاع المالي في المنطقة دون الإقليمية تقدماً سلساً رغم أن مستوى أسعار الأصول المالية والعقارية على حد سواء لم يحقق بعد انتعاشاً يرقى إلى مستويات ما قبل الأزمة. وقادت المملكة العربية السعودية الانتعاش الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية، وظل اقتصادها يشهد نمواً مستقراً مدفوعاً بالطلب المحلي، يدعمه مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية.

١١ - وفي عام ٢٠١٣، يُتوقع أن تستمر بلدان مجلس التعاون الخليجي في تسجيل نمو اقتصادي مستقر، ولئن يرحح لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، أن يتراجع تدريجياً. ويُعزى التباطؤ في معدل النمو أساساً إلى الانخفاض المتوقع في عائدات الصادرات من الطاقة، لأنه من المتوقع أن يتراجع بشكل معتدل إنتاج النفط الخام وأسعاره على حد سواء. لكن يُنتظر حدوث نمو قوي في الطلب المحلي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، فضلاً عن تسوية ميزانيات القطاع المالي. وتؤدي الجهود المتواصلة المبذولة من أجل تنويع الاقتصادات القائمة على إنتاج الطاقة عن طريق الإصلاحات المؤسسية، بالتركيز على الاستثمارات المباشرة الأجنبية، إلى إيجاد المزيد من إمكانات النمو في المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة دون الإقليمية ٤,٧ في المائة لعام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تبدي معدلات النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي اتجاهات متقاربة، باستثناء الكويت، حيث لا يزال نمو الطلب المحلي ضعيفاً نسبياً نتيجة لتباطؤ النمو في القطاعات غير المتصلة بالطاقة. لكن يرحح في بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى أن تقابل الهشاشة الهيكلية في الطلب المحلي سياسات مالية نشطة وتنفيذ مشاريع في القطاعات غير المتصلة بالطاقة. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٨ في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و ٣,٠ في المائة في البحرين، و ٤,٠ في المائة في عُمان، و ٥,٢ في المائة في قطر، و ٣,٢ في المائة في الكويت، و ٥,٥ في المائة في المملكة العربية السعودية.

١٢ - وتشير التقديرات إلى أن الاقتصادات في منطقة المشرق العربي دون الإقليمية شهدت انكماشاً، في المتوسط، بنسبة ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١١. وكان دمار الاقتصاد السوري أبرز العوامل المؤثرة في الانكماش الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية. ويشكل عدم الاستقرار السياسي

والاضطرابات الاجتماعية والتداعيات الاقتصادية للأزمة السورية أبرز العوامل التي تأثرت بها المنطقة دون الإقليمية. وقد أدى الهبوط المفاجئ في الصادرات غير المتصلة بالطاقة وارتفاع تكلفة واردات الطاقة إلى اتساع العجز في الحسابات الجارية. وعلاوة على ذلك، فإن تضاؤل تدفق رؤوس الأموال إلى المنطقة دون الإقليمية من بلدان مجلس التعاون الخليجي وأوروبا جعل من الصعب تمويل هذا العجز الخارجي. أما السياحة، التي تُعد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وراء نمو الطلب المحلي في اقتصادات المشرق العربي، فلقد تأثرت إلى حد كبير بالتحذيرات الأمنية الصادرة على نطاقات مختلفة، التي حالت دون مجيء السياح إلى المنطقة دون الإقليمية. وسجلت أنشطة البناء، التي تشكل مصدراً آخر بالغ الأهمية لتوسع الطلب المحلي، تباطؤاً أيضاً. وفي الوقت نفسه، شهدت التنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية انتكاسة كبيرة، وبخاصة في الجمهورية العربية السورية. وتضررت مصانع ومرافق الإنتاج في المناطق الصناعية السورية تضرراً شديداً من جراء التزاعات المسلحة. ويُعزى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العراق، بشكل رئيسي، إلى عامل خاص يتعلق بالتوسع في إنتاج النفط الخام، الذي لم يتوافق مع بطء نمو الدخل المحلي. واستند نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة فلسطين أيضاً إلى أثر حجم إعادة بناء الاقتصاد الجارية في قطاع غزة. ولا تزال أشكال الحصار المادي واستمرار عدم الاستقرار الأمني وأعمال القتال تشكل قيوداً شديداً على الاقتصاد الفلسطيني.

١٣ - وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تشهد منطقة المشرق العربي دون الإقليمية انتعاشاً معتدلاً، بنسبة ٢,٦ في المائة في المتوسط. ويرجع هذا الرقم إلى حد كبير إلى تزايد إنتاج النفط الخام في العراق والأنشطة الأخرى المتصلة بالطاقة في المنطقة دون الإقليمية. وبالنظر إلى أنه لا يلوح في الأفق حل للحالة الأمنية المتدهورة، وبخاصة في الجمهورية العربية السورية، من المتوقع أن تظل الثقة لدى قطاع الأعمال ومعنويات المستهلكين ضعيفة في عام ٢٠١٣ في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يبقى وضع الحساب الرأسمالي ضعيفاً، وأن يظل خطر نشوء مزيد من الصعوبات في ميزان المدفوعات قائماً. ويظل الحيز المتاح لنمو الطلب المحلي محدوداً على صعيد العوامل المتصلة بجانب العرض والطلب على حد سواء. ومن المتوقع أن يستمر التقشف المالي في الأردن ولبنان ومصر، ويرجع اعتماد سياسة نقدية أكثر تشدداً في الأردن ومصر في إطار سعي هذين البلدين إلى الدفاع عن عملتيهما الوطنيتين. ويُتوقع أن تكون تدفقات الموارد، في شكل معونة إنمائية رسمية، ذات أهمية جوهرية بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية لإزالة القيود المالية وقيود النقد الأجنبي. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٢,٩ في المائة في الأردن، و ٧,٨ في المائة في

العراق، و ٤,٠ في المائة في دولة فلسطين، و ١,٨ في المائة في لبنان، و ٣,٢ في المائة في مصر. ومن المتوقع أن يزداد الانكماش في اقتصاد الجمهورية العربية السورية ليلبلغ ٧,١ في المائة.

١٤ - وتشير التقديرات إلى أن الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية المغاربية قد نمت، في المتوسط، بنسبة ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد تسجيل انكماش بنسبة ٩,٣ في المائة في عام ٢٠١١. وكان العامل الرئيسي الذي أسهم في التوسع الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية هو استئناف إنتاج الطاقة في ليبيا بعد الانهيار الذي شهدته هذا الإنتاج في العام السابق. لكن حتى مع معدل النمو الاستثنائي هذا، لم يبلغ الاقتصاد الليبي مستويات ما قبل الأزمة الخاصة بعام ٢٠١٠. وفي الوقت نفسه، تأثر اقتصاد المغرب بضعف أداء القطاع الزراعي بسبب أحوال الطقس السيئة. ورغم تزايد عدد حوادث الاضطرابات الاجتماعية والحوادث الأمنية، أظهرت المنطقة دون الإقليمية القدرة على تسجيل نمو معتدل. وفيما يتعلق بالجزائر، كانت العائدات المستقرة من صادرات الطاقة كافية للتخفيف من الآثار الاقتصادية وغير الاقتصادية السلبية. وأدى توافر التمويل الدولي لتونس والمغرب من أجل سد الفجوة في العجز الخارجي إلى عدم تحوّل قيود النقد الأجنبي إلى قيود معوقة. ولوحظ توسع معتدل في الطلب المحلي في المنطقة دون الإقليمية عموماً. لكن النمو كان غير كافٍ إلى حد كبير لإيجاد فرص العمل اللائق، وبخاصة للباحثين عن العمل من الشباب.

١٥ - وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن تواصل منطقة المغرب العربي دون الإقليمية نموها بنسبة ٥,٣ في المائة. ومع معدل النمو هذا، يُتوقع أن تتجاوز المنطقة دون الإقليمية مستويات ما قبل المرحلة الانتقالية الخاصة بعام ٢٠١٠. وعلى الرغم من الاضطرابات الاجتماعية في مدن عدة وفي البلدان المجاورة، فإن بلدان المغرب العربي في موقع يؤهلها لتلقي الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمعونة الدولية، ويُنظر إلى بيئة قطاع الأعمال في المنطقة دون الإقليمية، بشكل متزايد، على أنها أقل خطورة من بيئة قطاع الأعمال في المشرق العربي. وبدءاً عدم اليقين فيما يتعلق ببيئة الاستثمار يتلاشى تدريجياً. وهذه هي الحالة بصفة خاصة في البلدين المصدرين للطاقة، الجزائر وليبيا، ومن المحتمل أن يعمد المستثمرون الأجانب إلى إعادة تقييم إمكانات تونس والمغرب في حالة استمرار أزمات الديون السيادية في منطقة اليورو. لكن الهشاشة الهيكلية للاقتصاد في المنطقة دون الإقليمية لا تزال قائمة، بسبب ضعف قاعدة إنتاجه من المواد غير المتصلة بالطاقة الموجهة نحو التصدير. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من فرص العمل اللائق لإيجاد حل للسبب الأساسي للاضطرابات الاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٦ في المائة في تونس، و ٢,٩ في المائة في الجزائر، و ١٥,٠ في المائة في ليبيا، و ٤,٩ في المائة في المغرب.

١٦ - وتشير التقديرات إلى أن اقتصادات أقل البلدان نمواً بين البلدان العربية قد شهدت انكماشاً، في المتوسط، بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٢، بعد أن كانت نسبة الانكماش قد بلغت ٢,٣ في المائة في العام السابق. وكان متوسط معدل الانكماش يُعزى، بشكل رئيسي، إلى الانكماش الاقتصادي في السودان واليمن. واستمر السودان في بذل جهد شديد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد انفصال جنوب السودان عنه. بيد أن وقوع عدد من التراعات المسلحة على المنطقة الحدودية في مطلع عام ٢٠١٢، جعل من الصعب بالنسبة للسودان أن يتكيف بسلاسة مع البيئة الاقتصادية الجديدة. لكن مع توصل جنوب السودان والسودان أخيراً إلى اتفاق بشأن شروط إنتاج ونقل النفط في آذار/مارس ٢٠١٣، من المتوقع أن تستقر البيئتان الخارجيتان الاقتصادية وغير الاقتصادية. ونتيجة لفقدان العائدات من تصدير النفط الخام، عانى السودان من قيود شديدة بشأن النقد الأجنبي، مما أثر سلباً على الطلب المحلي للبلد وعلى مستوى دخله. وكان اقتصاد اليمن أكثر استقراراً قرب نهاية عام ٢٠١٢. ورغم تدهور الحالة الأمنية، حافظ البلد على استقرار مستوى صادراته من النفط الخام. وحالت العائدات من صادرات الطاقة، سواء النفط الخام أو الغاز الطبيعي المسيل، دون زيادة هبوط الطلب المحلي في اليمن. وإضافة إلى ذلك، جرى التعهد بنشاط بتقديم الدعم المالي للعملية الانتقالية في اليمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. وسجلت بلدان عربية أخرى من أقل البلدان نمواً، هي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا، نمواً معتدلاً للنتائج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢، لكنه لم يسهم إلا مساهمة ضعيفة في مستويات تلك البلدان من الدخل القومي. وكانت النتائج الاقتصادية لتحقيق الاستقرار السياسي في الصومال لا تزال غير معروفة في عام ٢٠١٢.

١٧ - وفي عام ٢٠١٣، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً بين البلدان العربية، في المتوسط، ٣,٢ في المائة. ومن المتوقع أن يدعم استقرار النمو في صادرات الطاقة والموارد الطبيعية النمو في موريتانيا واليمن. وتعتمد الآفاق الاقتصادية لجزر القمر وجيبوتي أساساً على آفاق البلدان المجاورة لهما، التي من المتوقع أن تكون مستقرة. ومن المتوقع أن يسجل السودان نمواً إيجابياً بعد أن شهد عامين من التراجع الاقتصادي. ومن المتوقع أن تظل قيود النقد الأجنبي قائمة، لكن يُتوقع أن تخف نتيجة للنمو المطرد للصادرات غير المتصلة بالطاقة. بيد أن آفاق النمو بالنسبة لأقل البلدان نمواً بين البلدان العربية أضعف من أن تُحدث انخفاضاً في مستوى الفقر السائد. وفي عام ٢٠١٣، يُتوقع أن يبلغ معدل النمو ٣,٥ في المائة في جزر القمر، و ٤,٨ في المائة في جيبوتي، و ٢,٥ في المائة في السودان، و ٦,٣ في المائة في موريتانيا، و ٤,٥ في المائة في اليمن.

١٨ - ويقدر متوسط معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية في المنطقة العربية بما يبلغ ٥,٥ في المائة في عام ٢٠١٢، مقارنة بما يبلغ ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢). ورغم تأرجح أسعار السلع الأساسية للطاقة والمعادن والمواد الغذائية عند مستوى أعلى في الأسواق الدولية، لم يلاحظ أي ارتفاع حاد في الأسعار طوال عام ٢٠١٢. وبينما كان الأثر الناجم عن انتقال ذلك من أسواق السلع الأساسية الدولية أقل، فإن تحديد مستوى تضخم الأسعار الاستهلاكية لكل بلد قد خضعَ بدرجة أكبر للعوامل الخاصة بكل بلد. وظلت الضغوط الانكماشية قائمة على المواد المتصلة بالإسكان في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر. وقد أسهم في هذا الاتجاه ضعف الطلب على استئجار العقارات، بسبب العرض الزائد من العقارات الإيجارية الذي أصبح حلياً في أعقاب أزمة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المالية العالمية. وفي المقابل، كانت عُمان والمملكة العربية السعودية عرضة لضغوط تضخمية متواصلة، بما في ذلك على المواد المتصلة بالإسكان، نتيجة للنمو المطرد للقطاع العقاري لكل منهما. لكن معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية لبلدان مجلس التعاون الخليجي كان، في المتوسط، أكثر تدنياً مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى، حيث بلغ ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٢. وشهدت البلدان الأخرى في المنطقة العربية، باستثناء المغرب، معدلاً أعلى من التضخم في الأسعار الاستهلاكية مقارنةً ببلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٢. ونجم عن الاختناقات الهيكلية في العرض تأرجح الأسعار الاستهلاكية في بلدان المشرق والمغرب وأقل البلدان نمواً بين البلدان العربية، بينما كان التضخم متسارعاً على نحو لافت للنظر في البلدان الخاضعة لقيود النقد الأجنبي، وهي الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. ولوحظ التحول التصاعدي لمستوى الأجور في القطاع الخاص بالتوازي مع ارتفاع الأجور مؤخرًا في القطاع العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لكن ليس من المتوقع أن يؤثر هذا التحول على معدل التضخم في تلك البلدان.

١٩ - وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية في المنطقة العربية يبلغ ٤,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يستمر نظام التضخم المنخفض لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد لوحظت زيادة في أسعار الأغذية منذ عام ٢٠١٢، لكن يُتوقع أن تكون الزيادة في الأسعار معتدلة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يشهد سعر المواد المتصلة بالإسكان، مثل الإيجارات العقارية، انخفاضاً في الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت. ورغم أنه يُتوقع أن تتراجع معدلات التضخم تدريجياً في عام ٢٠١٣، بعد أن كانت مرتفعة بشكل استثنائي في عام ٢٠١٢ في الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن، من المنتظر أن تؤدي قيود النقد الأجنبي المعوقة بشدة إلى رفع مستوى الأسعار في تلك البلدان. ومن المتوقع أيضاً أن تشهد مصر تسارع مستوى التضخم بسبب قيود النقد

الأجنبي نتيجة لتخفيض قيمة عملتها الوطنية. وقد تعمد بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تطبيق سلسلة أخرى من زيادات الأجور في القطاع العام في عام ٢٠١٣، لكن من المتوقع أن يكون تأثيرها محدوداً على المستوى العام للأسعار. وباستثناء فئات محدودة من الوظائف المهنية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، يُنتظر أن يبقى مستوى الأجور في القطاع الخاص في المنطقة منخفضاً، ومن غير المرجح أن يحدث تضخم بفعل الأجور في المنطقة في عام ٢٠١٣. ولدى بلدان مجلس التعاون الخليجي فائض فيما يتعلق بحساباتها المالية والخارجية، وهذه البلدان في وضع يمكنها من الحفاظ على قدرات الإمداد الكافية لنمو الطلب المحلي. وفي المناطق دون الإقليمية الأخرى، حيث من المتوقع أن يكون مستوى الأجور في القطاع الخاص منخفضاً طوال السنة، قد يكون القطاع العام هو القناة الوحيدة لحدوث تضخم بفعل الأجور. وقد جرى اقتراح رفع الأجور في القطاع العام في عدد قليل من البلدان، وعلى وجه الخصوص في لبنان، منذ عام ٢٠١٢، إلا أن أثر ذلك على توقعات التضخم لا يزال غير معروف.

٢٠ - وظلت أسعار الصرف في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا/المنطقة العربية مستقرة في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ حتى أوائل عام ٢٠١٣، باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر. وحافظت بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، على نظامها لأسعار الصرف، بربط عملاتها بدولار الولايات المتحدة. وحافظ أيضاً كل من الأردن وجيبوتي ولبنان على ربط عملته الوطنية بدولار الولايات المتحدة. وأبقت الكويت على ربط عملتها الوطنية بسلة العملات الأجنبية. وحافظت المصارف المركزية لكل من تونس، والجزائر، وجزر القمر، والعراق، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، على نظام تعويم موجه. وفي الجمهورية العربية السورية والسودان، أدى التراجع السريع في قيمة العملة الوطنية إلى اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في الأسواق الموازية؛ وكانت العملات الأجنبية تخصص بشكل عملي في تلك البلدان. وقد أسهمت الجزاءات الاقتصادية والأحداث غير الاقتصادية الأخرى، بدرجة كبيرة، في انخفاض قيمة العملة الوطنية في الجمهورية العربية السورية والسودان، في حين أن انخفاض قيمة الجنيه المصري كان ناجماً أكثر عن البيئات الاقتصادية. ففي غضون ثلاثة أشهر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، انخفضت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٨ في المائة، بحيث بلغت ٦,٨ جنيهات للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٣. وقبل حدوث هذا الانخفاض المفاجئ، كان الجنيه المصري مربوطاً عملياً بدولار الولايات المتحدة في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ كركيزة اسمية للاقتصاد المصري للسمود أمام الحالة السياسية والاجتماعية غير المستقرة في البلد. وقبل تلك الفترة،

طوال عام ٢٠١٠، انخفضت قيمة الجنيه المصري تدريجياً بنسبة ٧ في المائة، من ٥,٤ جنيهات للدولار الواحد إلى ٥,٨ جنيهات للدولار الواحد، ولكن سياسة التخفيض التدريجي لقيمة العملة هذه حل محلها ربط العملة بالدولار عملياً. وكان نظام ربط العملة فعالاً في الحفاظ على مستوى الطلب المحلي خلال فترة الاضطرابات الكبيرة. لكنه أدى إلى تراجع سريع في احتياطات النقد الأجنبي، من ٢٨ بليون دولار في نيسان/أبريل ٢٠١١ إلى حوالي ١٥ بليون دولار في شباط/فبراير ٢٠١٢. ولم تُستأنف سياسة التخفيض التدريجي لقيمة العملة على الفور نتيجة لرأي مؤداه أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يتسبب في أزمة مالية فورية من خلال زيادة الدعم المالي الحكومي لأسعار الأغذية والطاقة، وبممكن أن يترك أثراً متواضعاً فحسب على القدرة التنافسية للصادرات المصرية. ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض التدريجي لقيمة الجنيه المصري في عام ٢٠١٣، غير أن التوصل إلى حل منظم لأزمة ميزان المدفوعات الحالية في مصر يعتمد أساساً على آفاق الإصلاح المالي.

٢١ - وفي الجمهورية العربية السورية، تسبب العنف المسلح وتدمير الممتلكات التجارية والعقارات السكنية والبنى التحتية ومرافق الإنتاج في أضرار اقتصادية كبيرة حتى الآن. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية قد انكمش بنسبة ٣١,٤ في المائة في عام ٢٠١٢. ولا يُعزى انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى تعليق الأنشطة الاقتصادية أو إلى الطاقة الإنتاجية العاطلة عن العمل، وإنما إلى الأضرار التي لحقت بمخزون رأس المال المادي وفقدان رأس المال البشري. وحتى في إطار السيناريو الأكثر تفاؤلاً، سوف يحتاج الاقتصاد السوري إلى بضع سنوات على الأقل للعودة إلى مستوياته التي كان عليها في عام ٢٠١٠. وقد تسببت الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في وجود قيود نقد أجنبي شديدة. ومنذ فرض الجزاءات المالية والحظر النفطي في عام ٢٠١١، فقد الاقتصاد السوري قدراً كبيراً من عائدات التصدير وأعيقت قدرته على تيسير التجارة من جراء الصعوبات الماثلة في تمويل التجارة. وانخفضت قيمة العملة الوطنية، وهي الليرة السورية، تدريجياً، من سعر الصرف الرسمي البالغ ٤٧,١ ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٨٧,٠٩ ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٣، مع اتساع الفرق بين السعر الرسمي والسعر المتداول في السوق الموازية. وتسبب فقدان العملة الوطنية لقيمتها وتدمير شبكات النقل الداخلي في تضخم مفرط. وارتفع معدل التضخم في الأسعار الاستهلاكية من سنة إلى أخرى بشدة، من ٥,٨ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٤٩,٧ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٢ - ورغم حجم العنف والدمار، أظهر الاقتصاد السوري قدرته على الصمود، إذ تجنّب التوقف التام. ولا تزال المؤسسات المالية تعمل، واستمرت التجارة الدولية مع البلدان المجاورة، وإن يكن بقدر أقل. فعلى سبيل المثال، وفقاً لبيانات الجمارك اللبنانية، بلغت الصادرات السورية إلى لبنان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ما قيمته ١٦,٠ مليون دولار، أي ٥٦ في المائة من المتوسط الشهري لما قبل الأزمة في عام ٢٠١٠. وشعرت البلدان المجاورة بأثر الأزمة ليس فقط من خلال تراجع حجم التجارة عن طريق سوريا، بل أيضاً من جراء تداعيات التوترات الجغرافية السياسية. وأثرت الأزمة سلباً على تصور المخاطر في منطقة المشرق دون الإقليمية. وشهد تدفق رأس المال والسياح حالة ركود، بعد أن كان المحرك الرئيسي للتوسع الاقتصادي مؤخرًا في الأردن ولبنان. وعلاوة على ذلك، فإن سرعة تزايد عدد اللاجئين السوريين إلى الأردن ولبنان قد ألفت بعبء مالي إضافي على كلا البلدين. وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٣، أفادت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد اللاجئين السوريين قد بلغ ١,٢٣ مليون شخص، من بينهم ٣٩٦ ٠٠٠ لاجئ بقوا في لبنان و ٣٩٤ ٠٠٠ لاجئ بقوا في الأردن^(٢). وحتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣، لم يمول سوى ٣١ في المائة من المستوى المطلوب لخطة المفوضية للاستجابة الإقليمية^(٣).

رابعاً - التطورات على صعيد السياسات

٢٣ - اختلف تطور البيئة الاقتصادية التي واجهها واضعو السياسات في عام ٢٠١٢ اختلافًا لافتًا للنظر بين البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي من جهة، والمناطق دون الإقليمية الأخرى في المنطقة العربية من الجهة الأخرى. فحتى في ظل الخطر المتمثل في ركود الطلب المحلي واستمرار الضغوط الانكماشية، تمكنت الحكومات في بلدان مجلس التعاون الخليجي من اعتماد مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية. وكان هذا النهج السياسي التوسعي قابلاً للاستمرار على نحو كافٍ في ظل حيز الإنفاق الوافر المتاح من المالية العامة نتيجة لتزايد العائدات من صادرات الطاقة واستمرار سياسة الولايات المتحدة النقدية التخفيفية. وتعكس السياسة النقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي السياسة النقدية للولايات المتحدة، وذلك من خلال ربط العملة. وفي المقابل، كانت حكومات

(٢) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بيانات متاحة من بوابة تبادل المعلومات المشتركة بين الوكالات للاستجابة الإقليمية لاحتياجات اللاجئين السوريين (<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>). ويتعلق الرقم بـ "الأشخاص موضع الاهتمام"، وهو العدد الإجمالي للاجئين، سواء المسجلين أو الذين ينتظرون تسجيلهم.

(٣) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "خطة الاستجابة الإقليمية المنقحة لسوريا: حالة التمويل في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣". وهي متاحة من الموقع الشبكي: <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>.

المناطق دون الإقليمية الأخرى تخضع لضغوط كمي تنفذ مزيداً من الإجراءات لدعم أوضاع ماليتها العامة باعتماد تدابير تقشفية. وجرى تشديد السياسة النقدية أيضاً في البلدان المستوردة للطاقة في المشرق والمغرب. وسعيًا لمواجهة الضغط التضخمي المتزايد وتجنب تفاقم قيود النقد الأجنبي نتيجةً لذلك، شددت المصارف المركزية في الأردن وتونس ومصر سياساتها النقدية في مطلع عام ٢٠١٣. ونشأت معضلة واضحة على صعيد السياسات في البلدان المستوردة للطاقة في المشرق والمغرب لأن مزيج السياسات المالية والنقدية الداعمة للنمو، التي تمس الحاجة إليها، أصبح لا يمكن احتمالها.

٢٤ - ورغم النطاق المحدود للسياسة النقدية المعتمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بربط العملات بدولار الولايات المتحدة، أتاح المستوى العام للأسعار، المستقر نسبياً، للمصارف المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على سياسة التخفيف من القيود على نحو مريح وبالتوازي مع سياسة السلطات النقدية للولايات المتحدة. وكانت تكلفة التمويل في سوق الإقراض بين المصارف لثلاثة أشهر متقاربة وتناهز ١,٠ في المائة لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي، أي أعلى بـ ٧٠ نقطة أساس من سعر الفائدة السائد بين مصارف لندن لثلاثة أشهر بدولار الولايات المتحدة. ولوحظ تحول في السياسة باتجاه التخفيف من القيود في اليمن، حيث خفض المصرف المركزي اليمني أسعار الفائدة الأساسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٣ إلى ١٥ في المائة. وجرى الحفاظ على سياسة نقدية محايدة في الجزائر ولبنان والمغرب. وجرى تشديد السياسة النقدية في الأردن وتونس والسودان ومصر لمواجهة الضغوط التضخمية الناجمة عن قيود النقد الأجنبي المعوقة. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، رفع المصرف المركزي المصري أسعار الفائدة الأساسية للمرة الأولى منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، مما أسفر عن سعر فائدة على الودائع لليلة واحدة بلغ ٩,٧٥ في المائة. ورفع المصرف المركزي الأردني أسعار الفائدة الأساسية في شباط/فبراير، وحزيران/يونيه، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، فبلغ سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة، نتيجةً لذلك، ٤,٠ في المائة. ورفع المصرف المركزي التونسي سعر الفائدة الأساسي في آب/أغسطس ٢٠١٢ وآذار/مارس ٢٠١٣ إلى ٤,٠ في المائة.

٢٥ - وظلت السياسة المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي توسعية للسنة المالية التي تشمل عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. واستمر التركيز على الاستثمار في البنى التحتية، والصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. ولم يكن التحدي الرئيسي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في مجال السياسة المالية يكمن في الحجم وإنما في النطاق. وأصبح تنفيذ المشاريع المدرجة في الميزانية تنفيذاً فعالاً أمراً متزايد الأهمية لتحقيق أهداف السياسات الطويلة الأمد، ومنها تحسين الإنتاجية. ويمكن أن يؤدي الازدهار في إيرادات المالية العامة، بسهولة، إلى زيادة

المصروفات المالية من قبيل تحويل الدخل عوضاً عن الاستثمار العام لتكوين رأس المال المادي أو البشري. وتحرص بلدان مجلس التعاون الخليجي، في ظل ارتفاع معدلات البطالة بصورة مزمنة في صفوف مواطنيها، على وضع استراتيجيات للسياسة المالية، فضلاً عن خطة تنمية شاملة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي المقابل، بذلت البلدان المستوردة للطاقة في المشرق والمغرب وبين أقل البلدان نمواً من البلدان العربية جهداً شديداً لوضع وتنفيذ تدابير التقشف المالي في السنة المالية التي تشمل عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي ظل الحاجة إلى تصحيح أوضاع المالية العامة، أصبح إصلاح نظام دعم أسعار الأغذية والطاقة مجال التركيز الرئيسي لسياسات الحكومات. وسيشكل تحقيق توافق الآراء بشأن الإصلاح، مع كفالة مستوى معيشة أساسي للسكان ذوي الدخل المنخفض أولوية لا تخلو من التحديات لوضع تدابير السياسات المالية للسنوات المقبلة.

٢٦ - وازدادت حالة العمالة سوءاً في المنطقة العربية في عام ٢٠١٢. وكان الانكماش الاقتصادي الذي طال أمده في أمريكا الشمالية وأوروبا وراء ثني الباحثين عن العمل في المنطقة عن الهجرة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بصورة مزمنة بين مواطني المنطقتين. ولوحظ عدد كبير من حالات الهجرة العائدة من أوروبا في بلدان المغرب. وظلت حالة العمالة في بلدان مجلس التعاون الخليجي غير متوازنة، لأن العمالة الأجنبية تشكل أغلبية القوة العاملة في القطاع الخاص. ولا تزال أسواق عمل بلدان مجلس التعاون الخليجي، رغم توسع الاقتصاد المحلي باستمرار، تتسم بمعدلات بطالة مرتفعة في صفوف المواطنين وبمعدلات بطالة منخفضة للعمال الأجانب. وثمة سياسة قائمة في بلدان مجلس التعاون الخليجي لزيادة حصة المواطنين من القوة العاملة في القطاع الخاص منذ أكثر من عقد من الزمن. وفي عام ٢٠١٢، أصبح تطبيق هذه السياسة بدرجة أكثر تشدداً تجاهاً سائداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن الأمثلة على ذلك المملكة العربية السعودية، حيث تُفرض غرامة، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، على الشركات التي لا توظف نسبة محددة قانوناً من المواطنين السعوديين في قوة العمل. ونفذت المملكة العربية السعودية أيضاً حملة لتعزيز عمالة المرأة. وجرى فتح مزيد من الفئات المهنية في القطاع الخاص أمام الباحثين عن العمل من النساء، وبدأت وزارات حكومية عدة في توظيف نساء. وعلاوة على ذلك، جرى تعيين ٣٠ شخصية نسائية بارزة في مجلس الشورى لأول مرة في تاريخ البلد. ومن المتوقع أن يكون للتحويل التدريجي في السياسة المتعلقة بالعمل في المملكة العربية السعودية أثر ليس فقط في بلدان مجلس التعاون الخليجي وإنما أيضاً في المناطق دون الإقليمية الأخرى.

خامسا - ملاحظات ختامية

٢٧ - من المرجح أن يتراجع تدريجياً متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام ٢٠١٣، نتيجة لتراجع العائدات من تصدير الطاقة، التي سجلت ارتفاعاً غير مسبوق في عام ٢٠١٢. لكن تجدر الإشارة إلى أنه بات من الصعب على نحو متزايد توفير إسقاطات بسيطة بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة لعام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تشهد التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة مزيداً من الاستقطاب، وقد لوحظت بالفعل مؤشرات عدة على زيادة التجزؤ. وعلاوة على ذلك، لوحظ أن المنطقة معرضة لمخاطر التطورات المعاكسة المرتبطة بالاعتماد على صادرات الطاقة. ورغم الجهود النشطة المبذولة في مجال السياسات من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي، لا تزال البلدان الرئيسية المصدرة للطاقة بعيدة عن أهداف التنوع. ومع ضعف القطاع غير المتصل بالطاقة في المنطقة، في كل من المشرق والمغرب، أصبح اقتصاد المنطقة العربية أكثر عرضة لهبوط مفاجئ في أسعار الطاقة، رغم أن التوقعات تفيد بأن هبوط أسعار النفط إلى مستويات عام ٢٠٠٨ هو أمر غير مرجح. ومن غير المتوقع حدوث انتعاش قوي على صعيد الثقة في معاملات قطاع الأعمال داخل المنطقة بالنظر إلى الحالة السياسية غير المستقرة في المشرق. لكن الضعف الهيكلي للاقتصادات في المنطقة العربية، المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة وأوجه التفاوت في الدخل، هو العامل الكامن المزمّن وراء الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي. وعليه، فإن الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ليسا بالضرورة السبب وراء ضعف الأداء الاقتصادي إنما يمكن أن يكونا نتيجة له. وسعياً لتجنب المنطقة العربية الدخول في هذه الحلقة المفرغة، يتعين زيادة التأثير الإقليمي الفعال للأنشطة الاقتصادية من خلال وضع المزيد من أطر التعاون الإقليمي وبذل الجهود لتحقيق التكامل الإقليمي.